

كتاب

قفو الاثر في صفو علوم الاثر

في المصطلح على مذهب السادة الحنفية

✽ تأليف ✽

العلامة الامام شيخ الاسلام ومفتي الانام رضي الدين

محمد بن ابراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن بن حسن

الزبيدي الحنفي الشهير بالناذبي

وباب الحنبل رحمه الله تعالى

وبليه باغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب

للسيد محمد مرتضي بن محمد الحنفي الزبيدي المصري

الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هجرية رحمه الله

✽ الطبعة الاولى ✽

سنة ١٣٢٦

على نفقة الشيخ أحمد مكي . ومحمد أمين الخنفي الكنتي وشركاه

(طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

لصاحبها محمد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً . وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله الى الناس بشيراً ونذيراً . وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .
 أما بعد * فان التصانيف في اصطلاح أهل الحديث . قد كثرت في القديم والحديث . فمن أول من صنّف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل بين الراوى والواعى لكنه لم يستوعب . والحاكم أبو عبد الله النيسابورى لكنه لم يهذب ولم يرتّب . وتلاه أبو نعيم الاصبهاني فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعب . ثم جاء الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية . كتاباً سماه الكفاية . وفي آدابها كتابه الجامع . لآداب الشيخ والسماع . وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتاباً مفرداً فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه . ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب . فأخذ من هذا العلم بنصيب . فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه الاماع . الى أصول الرواية والسماع . وأبو حفص المياجي جزءاً سماه مالايسع المحدث جهله الى غير ذلك من التصانيف التي اشتهرت . وبسطت واختصرت . الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان

ابن الصلاح عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فهدب فنونه . وأملأه شياً بعد شئ . فلماذا لم يتناسب وضعه . واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها . وضم اليه من تصانيف غيره نخب فوائدها . فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره . فلماذا عكف الناس عليه وساروا بسيره . ما بين ناظم له ومختصر . ومستدرك عليه ومختصر . ومعارض له ومختصر . الى ان جاء الحافظ الامام . شيخ الاسلام . ناصر سنة سيد الانام . المترجم بفيلاسوف علل الاخبار وطيبها . المنعوت لما انه المقدم بامام طائفة أهل الحديث وخطيبها . السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر . قاضى القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر . العسقلانى الأصل المصرى الشافعى فلخص المهم من هذا الاصطلاح . مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح . مع فرائد ضمت اليه . وفوائد زيدت عليه . في أوراق قليلة . هى في نفسها جلية . سماها نخبة الفكر . في مصطلح أهل الأثر . فصارت جديرة إذ صغرت حجماً . وتراءت نجماً . لكل أثرى بقول من قال

والنجم تستصغر الابصار صورته والذنب للطرف لالنجم في الصغر
الى ان شرحها وضمن شرحها من طرف الفوائد . وزوائد العوائد . ككرة
فكره . ما لا يحصى كثرة . وان لم يخل عن فوات تحرير . وركاكة تقرير .
كما لم يخل منته عن ضيق العبارة . وان لطفت منه الاشارة . كما قيل
يشير الى غرة المعانى بلفظه كحب الى المشتاق باللفظ يرمز
حتى خشى عليه تلميذه الامام زين الدين أبو المعالى قاسم الحنفى وشيخ بعض

شيوخنا الامام كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي فوضع الأول
 حواشي سماها القول المبتكر . على شرح نخبة الفكر . وأودعها من التحرير
 جانباً . ولم يكن عن مناقشة ذلك التحرير جانباً . ووضع الثاني من الحواشي
 ما رفع به من الغواشي . مع ما فيه من القادح . وشئ كان علقه عن الشارح .
 (ثم) لما رفعت الى الصرح . بقراءة هذا الشرح . سنة احدى وأربعين
 وتسعمائة على الأستاذ شمس الدين محمد الشهير بابن عروس الديروطي
 المصري الشافعي نزيل حلب كنت كتبت حال قرائتي عليه حواشي سميتها
 منيح النخبة^(١) . على شرح النخبة . منظوية على فرائد منه استفدتها . محتوية
 على زوائد لما وجدتها استجدتها . ولكن كان فيه مسائل خلافية . رجح
 فيها خلاف ما عليه أصحابنا الحنفية . فلم يعم نفعه الثلثين . كأنه قول بالقلتين .
 فأثرت الآن تبيان ما نحن عليه . إثر بيان ما جنح من جنح اليه . بقدر
 ما أمكن . وبحسب ما قدر القادر ومكّن . فأخرجت من بين الشرح
 وحواشيه متناً متيناً . وقطعت من الاخلال بما نحن عليه والاملال بما
 لا حاجة اليه وتيناً . وفصلته فصولاً مقررره . وضمنته أصولاً محرره . هي
 من مفاصلها . درر لغواصها . ومن مطالعها . درارى لمطالعها . من غير
 تغيير لبعض النصوص . لما انها جواهر وفصوص وسميته ﴿ قفو الاثر ﴾ .
 في صفو علوم الاثر ﴿ راجياً منه تعالى . نفع مسماه حالا ومآلاً . ومن
 الملمين بطلاله . عذرى في خلله وزلله . والله تعالى هو الموفق

(١) النخبة بالقلم الجرعة وقد نفعنا وجمعها نغب كرطب اهـ

﴿فصل﴾ في الحديث المتواتر هو ما رواه عن استناد الى الحسن دون العقل الصرف عدد أحالت العادة تواطوهم على الكذب فقط أو روه عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء ومستند رواية منتهاهم الحسن أيضاً . فالنوع الأول ما لا طباق له . والثاني ماله طبقتان فأكثر * ثم هو بقسميه مفيد للعلم الضروري لا النظري وغير محصور في عدد معين لا محصور فيه وموجود وجود كثرة لا معدوم ولا موجود وجود قلة خلافاً لزمى ذلك ومتى استوفيت شروطه وتحلفت إفادة العلم عنه فلما منع لا بمجرد * ومن شأنه أن لا يشترط عدالة رجاله بخلاف غيره

﴿فصل﴾ في المشهور هو ما رواه عدد فوق الاثنين الى جماعة من الصحابة ولم يقد بمجرد العلم فهو مبين للمتواتر خلافاً لابن الصلاح إذ جعله أعم منه * وهو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء (وقيل) المستفيض يكون عدد طرفيه ووسطه سواء * والمشهور أعم من ذلك (ويطلق) المشهور أيضاً على ما اشتهر على الألسنة مطلقاً

﴿فصل﴾ في العزيز هو ما لم يروه أقل من اثنين عن أقل منهما بأن رواه اثنان عن كل من اثنين وهكذا الى صحابين أو رواه عن كل من الصحابين اثنان وعن كل منهما اثنان ثم عن كل من هذين الاثنين اثنان وهكذا وان ورد في بعض المواضع من سند كل واحد منهما رواية أكثر من اثنين عن أحد اثنين وجماعة آخرين عن الآخر * وليس شرطه شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه

﴿فصل﴾ في الغريب هو ما ينفرد بروايته واحد في أى موضع

كان الانفراد من السند بعد الصحابي وهذا هو الغريب من جهة المتن
والسند معاً . فان كانت الغرابة في التابعي سواء كانت فيه فقط أو فيه وفيمن
يليه فقط أو في جميع من بعد الصحابي أو أكثره سمي الحديث بالفرد
المطلق * وان كانت فيمن بعده إما في أثناء السند أو في آخره سمي بالفرد
النسبي * وان كان الحديث قبل عروضها له عزيزاً أو مشهوراً يقل اطلاق
الفرد عليه كما يقل اطلاق الغريب على الفرد المطلق وان يرادف الفرد
والغريب اصطلاحاً * ولهم ما هو غريب من جهة السند دون المتن وهو
ما يكون مشهوراً برواية جماعة من الصحابة فينفرد ثقة بروايته عن صحابي
آخر لا يعرف هو من روايته إلا من طريق ذلك الثقة * وأما عكسه فلا
وجود له * هذا في التفرد بالنسبة الى شخص معين * وقد يكون بالنسبة الى
أهل بلد معين كأن يقال هو من افراد الكوفيين * فان أراد القائل أنه
رواه واحد منهم فهو من الفرد بالنسبة الى شخص معين

* فصل * وكلها سوى المتواتر آحاد * وفيها المقبول وهو ما رجح
صدق الخبر به * والمردود وهو ما يرجح كذب الخبر به وما يتوقف في
قبوله ورده لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال روايتها بخلاف
المتواتر فكله مقبول لعدم توقف الاستدلال به على البحث عن أحوال روايتها
* فصل * قال قاضي القضاة (١) وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم
النظري على المختار وعنى به ما احتف بالقرائن وجعله أنواعاً * منها ما أخرجه
الشيخان في صحيحيهما من أخبار الآحاد مما لم ينتقده أحد من الحفاظ ولا

(١) يعني به الحفاظ ابن حجر اه

وقع التجاذب بين مدلوليه حتى حصل الإجماع على تسليم صحته * ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل * ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي رواه أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي وفيه غيره عن مالك بن أنس * والمختار عندنا معشر الحنفية خلاف هذا المختار حتى أن خبر كل واحد فهو مفيد للظن وإن تفاوتت طبقات الظنون قوة وضعفاً

﴿ فصل ﴾ في الصحيح والحسن لذاته ولغيره اعلم أن الصحيح لذاته هو خبر الواحد المتصل السند بنقل عدل تام الضبط غير معطل بقادح ولا شاذ . ولغنى بتمام الضبط من يكون لا بحيث يقال أنه قد يضبط وقد لا يضبط وبالضبط ضبط صدر . وهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء . وضبط كتاب وهو صيانتُه لديه منذ سمع وصححه إلى أن يؤدي منه فإن خف الضبط والصفات الأخرى فيه فهو الحسن لذاته . فإن تعددت طرق الحسن لذاته بمجيئه من طريق آخر أقوى أو مساويه أو طرق أخرى ولو منقطعة فهو الصحيح لغيره * وأما الحسن لغيره فهو الواحد الذي يرويه من يكون سيئ الحفظ ولو مختلطاً لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط أو يكون مستوراً أو مراسلاً لحديثه أو مداساً في روايته من غير معرفة المحذوف فيهما فيتابع أياً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة من السند وستعرف المتابعة * وقيل الحسن لغيره ما رواه المستور الذي توقف فيه ثم قامت قرينة رجحت جانب قبوله لمجىء مرويّه من طريق أخرى

﴿ فصل ﴾ في تفاوت رتب مطلق الصحيح والحسن * أما الحسن فالذي صحيح إسناده عدة من الحفاظ ولتقوته بأنه من أدنى مراتب الاسناد الصحيح وان حسنه الأ كثر من منهم فهو مقدم على ما لم يصحح إسناده أحد . وما لم يصحح إسناده أحد ولم يصف إسناده بعضهم فهو مقدم على خلافه * وأما الصحيح فالذي أطلق بعض الأئمة على إسناده انه أصح الاسانيد وان كان المعتمد عدم إطلاق ذلك لترجمة معينة منها فهو مقدم على خلافه (وخلافه) ان كانت فيه صفات الصحيح كلها بلا خلاف فهو مقدم على ما هي فيه مع اختلاف في وجود بعضها أو مع اختلاف في كونه شرطاً للصحة بعد الاتفاق على عدمه نحو الاتصال بالنسبة الى من يصحح مرسل أهل القرون الثلاثة وهم أصحابنا الحنفية ونحو الضبط بالنسبة الى من يصحح ما نقله عدل وان لم يكن ضابطاً . وأيضاً ما اتفق الشيخان على تخريجه في صحيحهما فهو مقدم على ما انفرد به أحدهما في صحيحه . وما انفرد به البخاري في صحيحه فهو مقدم على ما انفرد به مسلم في صحيحه لوجهين . (أحدهما) انه كان أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث منه وان مسلماً تلميذه وخريجاً ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره (وثانيهما) ان الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأسبغ . وشرطه فيها أقوى وأشد * أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرطه ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ولو مرة بخلاف مسلم فانه اكتفى بإمكان اللقاء * وأما من حيث العدالة والضبط فلأن من تكلم فيهم من رجال صحيحه أقل بخلاف مسلم فان من تكلم فيهم من رجال صحيحه أكثر

ولانه لم يكثر من إخراج حديث من تكلم فيهم بخلاف مسلم ولأن أكثر ما انفرد به منهم هم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم ولما علم من انه انما كان يخرج حديث من كان متقناً ملازماً لمن أخذ عنه ملازمة طويلة دون حديث من يتلو هذه الطبقة فيهما في المتابعات إلا حيث تقوم القرينة لضبطه له بخلاف مسلم * وأما من حيث عدم الشذوذ والتعليل فلأن ما انتقد عليه من الأحاديث أقل بخلاف مسلم * وادعى الزين قاسم ان النقد المذكور غير مسلم * وانه ليس كله من الحثيثين * ومنهم من قدم صحيح مسلم في الصحة على صحيح البخاري واستدل له بقول الحافظ أبي علي النيسابوري مات تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم وقول مسلمة بن قاسم حيث ذكر صحيح مسلم لم يضع أحد مثله * ورد الأول بأنه انما نفي وجود كتاب أصبح من كتاب مسلم ولم ينف المساواة ولو سلم فعارض بقول شيخه الامام أبي عبد الرحمن النسائي ما في هذه الكتب أجود من كتاب محمد بن اسمعيل إذ الظاهر انه أراد الأجودية في الصحة لا في غيرها ولو سلم فالقول بتقديم صحيح البخاري في الصحة على صحيح مسلم هو قول الجمهور * والقول ما قالت حذام * ورد الثاني بأنه ان أراد انها أحداً لم يضع مثله في جودة التركيب وحسن التهذيب فسلم لكنه لا يلزم منه تقديمه في الصحة على صحيح البخاري وان أراد ان أحداً لم يضع مثله في الصحة فمنوع * وأما ما كان على شرطهما مما لم يخرجاه في صحيحيهما فقدم على ما كان على شرط البخاري وهو مقدم على ما كان على شرط مسلم وهو مقدم على ما ليس على شرطهما اجتماعاً ولا انفرداً * ونفي

بشرطهما اجتماعاً أن يكون رواية الحديث رواية كتابيهما مع باقي شروط الصحيح على الصحيح لكن ما كان على شرطهما وليس له علة فهو فوق ما انفرد به البخاري وكذا مسلم في صحيحه على المختار * وذهب قاضي القضاة الى ان ما كان على شرطهما فهو دونه أو مثله * قال وإنما قلت أو مثله لأن لما عند مسلم جهة ترجيح أيضاً من حيث انه في الكتاب المذكور فتعادلاً * وردّه الزين قاسم بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر الى رجاله لا بالنظر الى كونه في كتاب كذا (فهذه) سبعة أقسام متفاوتة في الصحة عند قاضي القضاة * وأعلى الثلاثة الأول أولها كما ان أعلى الأربعة الأخيرة أولها ولو رجح قسم من هذه السبعة على ما فوقه بمرجح قدم على ما فوقه كما لو كان الحديث مما انفرد به مسلم وهو مشهور مفيد للظن نخصه قرينة بها أفاد العلم فقدم على فرد مطلق انفرد به البخاري لبقائه على إفادة الظن دون ذلك أو كان مما لم يخرجاه ولكن كان من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد فقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً ولم يكن منهما لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال *

* فصل * ان وصف واصف حديثاً واحداً بالصحيح والحسن معاً من غير عطف كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فلا إشكال في الجمع بينهما على هذا الوجه لانه ان كان فرداً فليتردد المجتهد في ناقله هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو الحسن لوقوع الخلاف بين أهل الحديث فيه أناقل صحيح هو أم ناقل حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فعلي حذف أو * فهو دون ما قيل فيه صحيح وان كان غير فرد فباعتبار

اسنادين يقتضى أحدهما صحته والآخر حسنه وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فعلى حذف الواو فهو فوق ما قيل فيه صحيح اذا كان فرداً هكذا قيل * وأورد على الأول وقوع الجمع بينهما في فرد قد جمع شروط الصحة بالاتفاق - وعلى الثاني وقوعه فيما كلا اسناديه على شرط الصحيح * وكذا لا إشكال في قول الترمذي في بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه مع اشتراطه في تعريف الحسن أن يروى من غير وجه لأن الحسن الذي اشترط في تعريفه ذلك إنما هو يقول فيه حسن وأما ما يقول فيه حسن مع ذكر صفة أخرى فهو لم يعرفه أصلاً كما لم يعرف ما يقول فيه صحيح أو غريب *

* فصل * في زيادة راوي الصحيح والحسن - هي مقبولة ما لم تقع مخالفة لرواية من هو أوثق منه . وإطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة محمول على تقييدهم الخبر المقبول بأن لا يكون شاذاً وليس نص امامهم حيث قال ويكون اذا شرك أحداً من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه منافياً لإطلاقهم كما ظن زعماء انه اقتضى انه اذا خالف العدل أحداً من الحفاظ فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقاً وإنما يلزم قبولها من العدل الحافظ لأن العدل غير الثقة الذي هو العدل الضابط معاً وكلامه إنما هو في عدل لم يعرف ضبطه - وعلى قياس ما سبق لا تقبل زيادة الضعيف اذا خالفت رواية الثقة هذا وذهب بعض أصحاب الحديث الى رد الزيادة مطلقاً ونقل عن معظم أصحاب

أبي حنيفة رضى الله عنه* والمختار عند ابن الساعاتى وغيره من الحنفية انه اذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف كما لو نقل انه صلى الله عليه وسلم دخل البيت فزاد وصلى فان اختلف المجلس قبلت باتفاق وان اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد الى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تقبل وان لم ينته فالجمهور على القبول خلافاً لبعض المحدثين وأحمد في رواية وان جهل حال المجلس فهو بالقبول أولى مما اذا اتحد بذلك الشرط وأما اذا كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض*

* (فصل) في الحديث المحفوظ والشاذ والمعروف والمنكر* ان خولف الراوي المقبول بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو مرجح سواهما سمي ما رواه الأرجح بالمحفوظ والآخر بالشاذ* فالشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أرجح منه والمحفوظ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أدنى منه رجحاناً* وان خولف الضعيف لكونه مجهول الحال أو سمي الحفظ مثلاً بأخف منه ضعفاً سمي ما رواه الأخف ضعفاً بالمعروف* والاخر بالمنكر فالمنكر ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أدنى منه ضعفاً والمعروف ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أعلى منه ضعفاً* وقد علم مما سبق ان المحفوظ مقدم على المعروف وأن الشاذ مقدم على المنكر وان بينهما تبايناً لا عموماً من وجه كما قال قاضى القضاة قال وقد غفل من سوى بينهما*

* (فصل) في معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد (اعلم) أن الشاهد حديث يساوي آخر أو يشبهه في المعنى فقط والمصاحبى غير واحد وإيراده يسمى استشهاداً* والمتابعة أن يتابع راوياً ظن تفرد له ولو صحابياً غيره

ولو صحاحياً في لفظ ما رواه أو معناه بشرط وحدة الصحابي في متابعة غيره
 لغيره ويسمى هذا الغير المتابع بكسر الباء والتابع أيضاً * وهي تامة ان
 حصلت للراوى نفسه وقاصرة ان حصلت لشيخه أو من فوقه مطلقاً
 ومن لم يذكر متابعة راوى الفرد المطلق والصحابي مقتصراً على متابعة
 راوى النسبى فقد أخل * وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان
 من رواية ذلك الصحابي أم لا - والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك . وقد
 تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل (وأما الاعتبار) فتتبع
 طرق الحديث الذى يظن انه فرد ليعلم ان له متابعا أو شاهداً أولاً هذا
 ولا ذاك (ثم اعلم) انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا
 يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء * وفي كتابى البخارى
 ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف
 يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطنى وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان
 لا يعتبر به - وكذا رواية عدل ليس من شرط الشيخين فيخرجان حديثه
 في المتابعة والاستشهاد دون غيرهما *

﴿ فصل ﴾ في تقسيم الحديث المقبول ولكن بالقياس الى مقبول آخر
 بحيث يخرج منه المحكم ومختلف الحديث والناسخ والمنسوخ (اعلم) ان
 المقبول ان سلم من معارضة مقبول آخر ولو ظاهراً فهو المحكم وان لم يسلم
 من ذلك بان عارضه مثله من أصل القبول فان أمكن الجمع بين مدلوليهما
 بغير تعسف فهما معاً مختلف الحديث والا فان ثبت التأخر منهما بالتاريخ
 المعلوم من خارج مطلقاً أو المعلوم لا من خارج مطلقاً فهما الناسخ والمنسوخ

وليس من الناسخ ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضاً لمتقدم الاسلام إلا أن يصرح بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون لم يتحمل عنه صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه وأن يكون المتقدم الاسلام قد سمعه قبل سماعه * وكذا الاجماع لا يكون ناسخاً على المختار عند ابن الساعاتي من أصحابنا وغيره لانه ان كان عن نص فهو الناسخ والا فالترجيح بوجه من وجوهه المتعلقة بالمتن أو بالسناد ان أمكن ثم التوقف عن العمل بكل واحد منهما ان لم يمكن (هذا) * والأصح ان مختلف الحديث انما هو الحديثان المقبولان المتعارضان في المعنى ظاهراً مطلقاً وان يطلب التاريخ أو لا فان لم يوجد طلب الجمع فان لم يمكن ترك العمل بهما *

فصل * في الحديث المردود لسقط من السند وهو قد يقبل بوجه ما * فنه المعلق وهو ما سقط من أول سنده واحد فأكثر مع التوالى من غير تدليس سواء سقط الباقي أم لا * ومنه المرسل وهو ما سقط من آخر سنده من بعد التابعي فقط فان عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فقال الشافعي يقبل ان اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسلًا. وذهب جمهور المحدثين الى التوقف وهو أحد قولى أحمد. وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى أم لا هكذا قيل * والمختار في التفصيل قبول مرسل الصحابي إجماعاً ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عندنا وعند مالك مطلقاً وعند الشافعي بأحد خمسة أمور أن يسنده غيره أو ان يرسله آخر وشيوخهما مختلفة أو أن يعضده قول صحابي أو أن يعضده قول

أكثر العلماء أو أن يعرف أنه لا يرسل إلا عن عدل (وأما) مرسل من دون هؤلاء من الثقات فقبول عند بعض أصحابنا مردود عند آخرين إلا أن يروي الثقات مرسله كما رووا مسنده فان كان الراوى يرسل عن الثقات وغيرهم فعن أبي بكر الرازي من أصحابنا وأبي الوليد الباجي من المالكية عدم قبول مرسله اتفاقاً * ومنه المعضل وهو ما سقط من سنده اثنان فأكثر مع التوالى من أى موضع كان السقط * ومنه المنقطع وهو ما سقط من سنده واحد فأكثر مع التوالى من أى موضع كان السقط. فبين كل من المعضل والمنقطع وبين المعلق عموم من وجه (ونقل) السراج الهندي من أصحابنا ان المرسل في اصطلاح المحدثين هو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ما سقط من رواته قبل التابعي واحد يسمى منقطعاً أو أكثر يسمى معضلاً فلم يذكر المعلق عنهم لا لأنه لم يسمع اسمه منهم بل لانه إما منقطع أو معضل. قال والكل يسمى مرسلًا عند الأصوليين انتهى (وقد) علمت حكم مرسل أهل القرون الثلاثة ومن بعدهم على ما هو المختار عندنا فهو حكم مرسل الأصوليين مطلقاً (ومما يتصل) بهذا الفصل بيان تدليس الاسناد والارسال الخفي (فاعلم) ان السقط من الاسناد قد يكون واضحاً يشترك في معرفته الكثير ولا يخفى عليهم لكون الراوى روى عن لم يعاصره أو عاصره ولم يلقه وهذا يدرك بعدم التلاقى ومن ثم احتاج المحدثون الى معرفة تاريخ مواليد الرواة ووفياتهم وسماهم وارتحالهم وغير ذلك من أحوالهم - وقد يكون خفياً يختص بمعرفة الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعملها وقليل ما هم * وعلى الثاني فان أوهم الراوى سماعه

لذلك الحديث ممن عرف سماعه منه لغيره بصيغةٍ تحتمل السماع كمن وكقال فتدليس الاسناد ويسمى الاسناد حينئذ مدلساً بفتح اللام (قال) قاضى القضاة وحكم من ثبت عنه هذا التدليس اذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح (وقيل) هو جرح مطلقاً وهو الجارى كما قال عبد الوهاب على أصول مالك (وأما عندنا) فقليل لمرويه حكم المرسل وقد علمت حكمه عندنا * وصحح السراج الهندي أن العننة مطلقاً من قبيل الاسناد المتصل وان أوهم سماعه إياه ممن عاصره بتلك الصيغة وعرف عدم سماعه منه أصلاً فالارسال الخفى ويسمى الحديث حينئذ مرسلًا خفياً * ويعرف هذا الارسال باخباره عن نفسه بعدم السماع منه مطلقاً ويجزم امام مطلع بعدم التلاقى بينهما ولورود راوٍ بينهما في بعض الطرق وقد أدرك أنه غير زائد امام مطلع ■

❖ فصل ❖ في الحديث المردود لظمن في الراوي (ويكون) الظمن فيه بعشرة أشياء مرتبة على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التدلى (فنها) كذب الراوي على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً وحديثه يسمى الموضوع سواء عرف وضعه باقراره أو بقريئة تؤخذ من حال الراوي كاتباعه في الكذب هوى بعض الرؤساء أو وقوعه في أثناء اسناد وهو كذاب لا يعرف ذلك الخبر إلا من جهته ولا يتابعه عليه أحد وليس له شاهد أو من حال المروي كركاكة ألفاظه ومعانيه أو لمخالفته لبعض القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعى أو صريح العقل وسواء اخترع ما وضعه أو أخذه من كلام غيره أو كان حديثاً ضيف الاسناد فركب له إسناداً

صحيحاً ليروج وسواء وضعه إضلالاً أو احتساباً أو تعصباً أو إغراباً أو اتباعاً
لهوى بعض الرؤساء أو يكون الوضع وهماً وغلطاً * وقال ابن الصلاح انه
شبه الوضع * وحكم رواية الموضوع مطلقاً تحريمها على من علم أو ظن انه
موضوع إلا مع بيان حاله فان جهل انه موضوع فروى فلا إثم عليه * (ومنها) *
تهمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يكون حديثه مخالفاً
للقواعد المعلومة غير مروى إلا من جهته أو بان يكون كذبه في كلام الناس
خاصة ويعرف به وهذا دون الأول وان اشتركا في اقتضاء التهمة المذكورة
ويسمى حديثه حينئذ المتروك * (ومنها) * فحش غلظه * (ومنها) * غفلته عن
الاتقان * (ومنها) * فسقه بغير الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من
فعل أو قول مما لا يبلغ الكفر وحديث هؤلاء حينئذ يسمى المنكر على رأى
* (ومنها) * غلظه من غير فحش وهو ان اطاع عليه بالقرائن كوصل مرسل
أو منقطع أو ادخال حديث في حديث أو غير ذلك من الأمور القادحة الخفية
التي لا يطاع الناقد عليها إلا بالقرائن * (ومنها) * جمع الطرق واعتبار بعضها ببعض
حديث صاحبه هو المعلن * (ومنها) * مخالفته للثقات فان كانت بتغيير سياق
المتن بدمج موقوف أو مقطوع بمرفوع بدون ما يرفع توهم ان الجميع مرفوع
فالحديث مدرج المتن سواء وقع المدموج في أول المدموج به أو أثنائه أو
آخره وهو الآخر أكثر وسواء كان الدمج بعطف أو بدونه أو بتغيير سياق الاسناد
على وجوه مخصوصة * منها أن يكون عند جماعة حديث بأسانيد فيرويه عنهم
راو بأحدها من غير بيان اختلافها * ومنها أن يسمعه من شيخه بلا واسطة
إلا طرفاً منه فيها فيرويه عنه بكلا طرفيه بدونها * ومنها أن يكون عند

واحد حديثان بأسنادين فيرويهما عنه آخر معاً بأحدهما * ومنها أن يروى
حديثاً بأسناده ولكن يزيد فيه من حديث آخر شيئاً ليس من روايته
فالحديث مدرج الأسناد * ويعرف المدرج في المتن باستحالة صدوره من النبي
صلى الله عليه وسلم أو تصريح الصحابي في رواية أخرى قوية بعدم سماعه من
النبي صلى الله عليه وسلم أو تصريح بعض الرواة لفصله عن المرفوع - وفي
الأسناد بمجيء رواية مفصلة للرواية المدرجة مقبولة بأقتصار بعض الرواة على
المدرج فيه هذا * وأما إن ساق مجرد الأسناد فعرض له عارض فذكر كلاماً
من قبل نفسه فظن بعض من سمعه أنه متن ذلك الأسناد فرواه عنه به
فموضوع * على ما مر وإن كانت بتقديم أو تأخير وهما فالما في الأسناد يجعل
اسم الراوي لآيئه أو اسم أبيه له ولم يكن أحد يطلق عليه الحاصل بالقلب
فهو الاسم المقلوب وأما في المتن وهو قليل فهو الحديث المقلوب وإن كانت
بزيادة راوٍ في أسناد ناقض فيه صريح السماع أو ما في حكمه ومن زاد أيضاً
من نقص * فالزيد في متصل الأسانيد وقد صنف الخطيب في هذا النوع
كتاباً وسماه بذلك * قال بعض الحفاظ وفي كثير مما فيه نظر - وإن كانت
بإبدال راوٍ بآخر ولو في جميع السند بأن يبدل سنداً بسند ولا مرجع لأحدى
الروايتين أو الروايات على غيرها أو باضطراب لفظ الحديث ومعناه بأن يروى
بلفظين ذوي معنيين متدافعين تدافعا لا يحتمل التأويل فهو الحديث * المضطرب *
وقد يقع الإبدال في جميع السند عمداً لمصلحة وشرطه أن لا يستمر عليه أو
للاغراب وهو حينئذ من الموضوع كما مر * وإن كانت بتغيير بعض حروف
الكلمة مع بقاء صورة الخط فإن كان بالنسبة إلى النقط فما هو فيه هو

المصحف * أو الشكل والمراد به الحركات والسكنات فالحرف * ولا يجوز
اختصار الحديث بأن يكون المذكور والمحذوف منه بمنزلة خبرين مستقلين
في المعنى أو يدل ما ذكر على ما حذف - ولا رواية بالمعنى بأن يغير لفظه بوجه
من الوجوه دون معناه إلا لعالم بما يحيل معاني الألفاظ على الصحيح في
المستثنيين * (وقيل) إنما يجوز روايته بالمعنى في المفردات دون المركبات * (وقيل)
إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه - (وقيل) إنما يجوز
لمن كان يحفظ الحديث ففسى لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه فلا أن يرويه
بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه * والأصح أن الحديث أن كان مشتركاً
أو مجعلاً أو متشابهاً أو من جوامع الكلم لم يجوز نقله بالمعنى أو محكماً جاز للعالم
باللغة أو ظاهراً يحتمل الغير كعام يحتمل الخصوص أو حقيقة يحتمل المجاز
جاز للمجتهد فقط * ثم متى خفي معناه احتيج في معرفة المعاني الافرادية الى
الكتب المصنفة في شرح الغريب ونعني به مفرداً يكون استعماله بقله في
زماننا - ومعرفة المعاني التركيبية الى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار
ونعني بها المعاني التركيبية المشككة * (ومنها) الجمالة بالراوى إما بسبب كثرة
ماله من الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو الصفات أو الحرف أو الانساب
وذكره بغير ما اشتهر به منها لغرض ما * وقد صنفوا فيه الموضح لأوهام
الجمع والتفريق أو بسبب وحدة الأخذ عنه لكونه معللاً من الحديث وقد
صنفوا فيه الوجدان وهم من لم يرو عن كل منهم إلا واحد أو بسبب إبهام
الراوى عنه اسمه لاختصار أو غيره كقوله أخبرني فلان أو شيخنا أو رجل
أو بعضهم أو ابن فلان وهذا ما أبهم من الأسماء في الاسناد * وقد صنفوا

فيه وفيما أبهم من الأسماء في المتن أيضاً المبهمات * وحديث المبهم قيل مقبول مطلقاً * (وقيل) لا ولو أبهم بلفظ التعديل كأن يقول الراوي عنه أخبرني الثقة واختاره قاضي القضاة * (وقيل) ان وصفه نحو الشافعي من أئمة الحديث الراوي عنه بالثقة فالوجه قبوله واختاره المحلى * (وقيل) تعديله مع الإبهام مقبول مطلقاً (وقيل) ان كان عالماً بأسباب الجرح والتعديل فهو مجزي في حق من يواقفه في مذهبه * والذي ينبغي أن يكون مذهبنا قبوله وان أبهم بغير لفظ التعديل ولكن بمثل الشرط الذي اعتبرناه في المرسل * * وأما حديث غير المبهم * فان انفرد بالرواية عنه واحد ويسمى مجهول العين * فهو عند قاضي القضاة كحديث المبهم إلا ان يوثقه من ينفرد عنه أو غيره وكل متأهل للتوثيق . وان روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق قال قاضي القضاة فهو مجهول الحال وهو المستور فالتحقيق عنده ان روايته ورواية من جرح بجرح غير مفسد موقوفة الى استبانة حاله * وعندنا ان حكم المجهول وهو من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين مطلقاً سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعداً انه إما أن يظهر حديثه في القرن الثاني أولاً فان لم يظهر جاز العمل به في الثالث لا بعده وان ظهر فان شهد السلف له بصحة الحديث أو سكتوا عن الطعن فيه قبل أو ردوه رد . أو قبله البعض وردّه البعض مع نقل الثقات عنه فان وافق حديثه قياساً ما قبل وإلا رد * وحكم المعروف بالرواية وهو من عرف بأكثر من حديثين مطلقاً أنه ان عرف بالفقه قبل مطلقاً وإلا فان وافق قياساً ما قبل وإلا رد * وأما المستور وهو عندنا من كان عدلاً في الظاهر ولم تعرف عدالته في الباطن مطلقاً سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعداً

فحكم حديثه الانتطاع الباطن وعدم القبول إلا في الصدر الأول (ومنها) البدعة وهي ان كانت بمكفر فالمعتمد في حق صاحبها عند قاضي القضاة رد من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد ما علم بالضرورة انه ليس من الدين منه وقبول من لم يكن بهذه الصفة ولكن كان ضابطاً مع ورعه وتقواه - وان كانت بمفسق فالخيار عند قاضي القضاة رد من روى ماله تعلق ببدعته وان كان غير داعية وقبول من روى ماله تعلق له بها وان كان داعية * وعندنا ان أدت الى الكفر لم تقبل رواية صاحبها وفاقاً لأكثر الأصوليين وان أدت الى الفسق فقبلت رواية صاحبها اذا كان عدلاً ثقة غير داعية * وقيل اذا كان فسقه مظنوناً أو مقطوعاً به ولم يتدين بالكذب * زاد نحر الاسلام فقال ولم يدع الى بدعته والمختار هو الأول

﴿فصل﴾ في الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع * ﴿اعلم﴾ ان الاسناد إما أن ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الصحابي أو الى التابعي أو من دونه مطلقاً فان انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم مقتضياً لفظه إما تصريحاً أو حكماً ان المنقول به من قوله أو فعله أو تقريره فالمنقول به هو المرفوع * سواء كان المضيف له الى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي أم التابعي أم من بعدهما - وان انتهى الى الصحابي مقتضياً لفظه إما تصريحاً أو حكماً ان المنقول به من قول الصحابي أو فعله أو تقريره فالمنقول به هو الموقوف * - وان انتهى الى التابعي كذلك فالمنقول به هو المقطوع * ولك فيه أن تقول هو موقوف على فلان * ﴿ثم الصحابي﴾ على ما هو الأصح عند قاضي القضاة هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الاسلام ولو تخللت

ردة فخرج من رآه مؤمناً به بين الموت والدفن ومات على الاسلام لعدم
عد ذلك لقياً ومن لقيه - كافراً به - ومن لقيه مؤمناً به ثم ارتدومات على الردة
﴿قال﴾ وقولي به يخرج من لقيه مؤمناً لكن بغيره من الانبياء * لكن هل
يخرج من لقيه مؤمناً به سيبعث ولم يدرك البعثة فيه نظر ثم رجح إخراج
به قائل ان الصحبة من الأحكام الظاهرة فلا تحصل إلا عند حصول مقتضيها
في الظاهر وحصوله فيه يتوقف على البعثة فلم يرد على إخراج قوله به من لقيه
مؤمناً بغيره من الانبياء انه ان أراد من لقيه مؤمناً بان ذلك الغير نبي دون
ما جاء به فهو لا يقال له مؤمن أو من لقيه مؤمناً بما جاء به ذلك الغير فهو
مؤمن به صلى الله عليه وسلم ان كان لقاءه إياه بعد البعثة وبأنه سيبعث ان
كان قبلها - ودخل من كان أعمى من أول الصحبة لان المراد باللقاء ما هو أعم
من الجلوسة والمشاة ووصول أحدهما الى الآخر وان لم يكمله ولم يره ﴿قال﴾
ويدخل فيه رؤية أحدهما الآخر بنفسه أو بغيره قيل عليه ولكن لا بد من
أن يسمى هذا لقياً - ومتخلل الردة خلافاً لأبي حنيفة رضى الله عنه إذ الردة
عنده محبطة للعمل مطلقاً * ﴿وأما التابعي﴾ فهو على ما هو الأصح عند قاضي
الفضاة من لقي الصحابي ولو غير مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ومات على
الاسلام ولو تخللت ردة خلافاً لمن شرط أيضاً صحة السماع أو التمييز أو
طول الملازمة فدخل متخلل الردة خلافاً لأبي حنيفة رضى الله عنه كما مر
﴿وأما المخضرمون﴾ وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى
الله عليه وسلم فالصحيح عنده انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف
ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا

(قال) لكن ان ثبت أن النبي عليه السلام ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الأرض فرآهم فينبغي أن يعد من كان مؤمناً به إذ ذاك في الصحابة لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم

﴿فصل﴾ أما مثال المرفوع صريحاً فمن القول أن يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أو يقول هو أو غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا أو نحو ذلك - ومن الفعل أن يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا - ومن التقرير أن يقول فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر إنكاره لذلك * وأما مثال المرفوع حكماً فمن القول أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الكتب القديمة قولاً لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كأخبار بدء الخلق والانبيا والملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة وكأخبار تضمنت الأخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص أو يقول أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا * وهما حجة عندنا خلافاً لجماعة من الأصوليين منهم الكرخي منا أو فعل كذا طاعة لله أو لرسوله أو معصية أو يقول التابعي عنه يرفع الحديث أو يرويه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية أو رواه أو قال قال أي رسول الله - ومن الفعل أن ينقل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه - ومن التقرير أن يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثم أن

يقول كنا نفعل كذا من غير أن يضيفه الى عهده صلى الله عليه وسلم ومختار السراج الهندي منا انه ان أضافه اليه فهو مرفوع وحجة قطعاً وإلا فالظاهر ان المراد بكنا نفعل أو كانوا يفعلون كذا التقرير فيكون الظاهر انه مرفوع وحجة ■ وأما قول الصحابي من السنة كذا إذا كرا قولاً أو فعلاً فله حكم الرفع عند الأكثر وهو مذهب عامة المتقدمين من أصحابنا ومختار صاحب البدايع من متأخريهم * قال ابن عبد البر من المالكية وإذا قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يضيفها الى صاحبها كسنة العمرين * وأما قول الصحابي لمن سأله أصبت السنة أو سنة أبي القاسم ففي محاسن البلقيني من الشافعية التنبيه على انه في معنى قوله من السنة كذا *

﴿ فصل ﴾ من أقسام المرفوع المسند وهو كما قال قاضي القضاة مرفوع صحابي باسناد ظاهره الاتصال * قال فقولي صحابي يخرج ما رفعه التابعي فانه مرسل أو من دونه فانه معضل أو معلق * وقولي ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه احتمال الأمرين وما اسناده منقطع انقطاعاً خفياً كعقنة مدلس أو معاصر لم يثبت لقيه وما توجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى انتهى وفيه نظر *

﴿ فصل في الاسناد العالي والنازل ﴾ أقسام العلو والنزول بحسب عدده الاسناد * متى قل عدد رجال سند بالنسبة الى عدد رجال سند آخر يرد به كالأول حديث واحد فالأول هو العالي إما علواً مطلقاً أو نسبياً - فان انتهى الأول الى النبي صلى الله عليه وسلم فانتهاؤه اليه هو * العلو المطلق * وان انتهى الى امام من أئمة الحديث سواء كان من أصحاب الكتب الستة أم من غيرهم

فاتهاؤه اليه هو العلو النسبي * وجعل العراقي العلو بالنسبة الى امام من أئمة الحديث قسماً وبالنسبة الى رواية رواة الكتب الستة آخر وجعل هذا وحده العلو النسبي والأول القديم^(١) * في العلو النسبي دون غيره * الموافقة * وهو الوصول الى شيخ أحد المصنفين بطريق أقل عدداً من طريق ذلك المصنف وفيه * البديل * وهو الوصول الى شيخ شيخه بطريق كذلك * قال ابن الصلاح ولو لم يكن عالياً فهو أيضاً موافقة وبديل لكن لا يطلق عليه اسم بما لدم الالتفات اليه * وتعقبه العراقي فقال: قلت وفي كلام غيره من المخرجين اطالة مع عدم العلو فان علا قالوا موافقة عالية وبدلاً عالياً * قال ورأيت في كلام الظاهري والذهبي: فوافقناه بنزول * وفي العلويين * المساواة * وهي أن يكون بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم من العدد كما بين أحد من المصنفين وبينه صلى الله عليه وسلم أو يكون بين الراوي وبين أحد من المصنفين كما بين أحد من المصنفين وبينه صلى الله عليه وسلم فيكون سنده الأول عالياً بالنسبة الى سنده من طريق أحدهم الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى من قبله سوى أحدهم * وفيهما المصافحة وهي كالمساواة إلا أن العبرة فيها بتلميذ أحد المصنفين لابه * ويقابل العالي النازل وكل قسم من العلو قسم من النزول خلافاً لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول * واعلم * ان العلو أمر مرغوب فيه لكونه أقرب الى الصحة فان كان في النزول مزية كأن يكون رجاله أو ثق أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال

(١) قوله والاول القديم كذا بالاصل وفي العبارة بعض تحريف أو سقط وقوله في

العلو النسبي الخ ابتداء كلام والله أعلم كتبه مصححه

فيه أظهر فهو أولى قطعاً * ولقد عظمت رغبة المتأخرين في العلو حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه * والمطلق منه أعلى من النسبي فإن صح سنده كان الغاية القصوى *

*** فصل *** في رواية الأقران. والأكابر عن الأصاغر * إذا روى أحد القرينين عن الآخر مطلقاً سواء روى الآخر عنه أم لا فهي رواية الأقران فرواية الشيخ عن تلميذه ليست منها إذ القرينان هما الراوي وشيخه المتشاركان في أمر يتعلق بروايتهما مثل السن أو الأخذ عن المشايخ على سبيل منع الخلو دون الجمع * والمراد التشارك في ذلك على المقارنة * نعم منها * المديح * وغيره فالأول أن يروي كل عن الآخر والثاني أن يروي أحدهما ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم. فرواية الأقران أعم من المديح كما أن المديح أعم من أن يروي كل قرين من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم أو أتباع أتباعهم عن الآخر منهم وإذا روى الراوي عن دونه في السن أو في المقدار على سبيل منع الخلو دون الجمع فهي رواية الأكابر عن الأصاغر * ومنها رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك * زاد قاضي القضاة فقال أو في الأخذ عن الشيوخ * قال وفي عكس رواية الآباء عن الأبناء كثرة كرواية عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه. وأبي العشاء الدارمي عن أبيه * وكرواية من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء عاد ضمير جده إليه أو إلى أبيه *

*** فصل *** في السابق واللاحق * إن اشترك اثنان في الرواية عن شيخ وتقدم موت أحدهما على موت الآخر فهو النوع المسمى بالسابق واللاحق

وقد عد العراقي هذا التقدم من أقسام مطلق العلو *

فصل * في المهمل * ان روى الراوي حديثاً عن أحد اثنين متفقين في الاسم فقط من كنية أو غيرها أو فيه وفي اسم الأب أو فيهما وفي اسم الجد أو فيهن وفي النسبة معبراً عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يتميز عن الآخر فهو النوع المسمى بالمهمل * وحكمه أن يزول إهماله بظهور اختصاص الراوي بأحدهما لعدم روايته إلا عنه . فان لم يظهر ذلك فان كانا ثقتين لم يضر أو غير ثقتين ضرر كما هو الصحيح . أو مجهولين كان الإهمال شديداً وكان الرجوع في زواله الى القرائن والظن الغالب ■

فصل * فيمن جحد الشيخ مرويه * ان كان جحدته جزءاً كأن يقول كذب علي أو مارويت هذا أو كذبت علي أو مارويت لك هذا رُدَّ في اختيار قاضي القضاة * وقبل في اختيار المحلى كالسبكي . وهو مقتضى ظاهر التنقيح في أصولنا . وان كان جحدته احتمالاً كأن يقول ما أذكر هذا أو لا أعرفه أو لا أعرف أني رويت هذا قبل في الأصح لما انه قول أكثر العلماء كمالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه ومحمد صاحب الامام الأعظم والكرخي منافي رواية عنه * وفي هذا النوع الثاني صنف الدارقطني كتاب من حدث ونسى *

فصل * في المسلسل . قال قاضي القضاة ان اتفق الرواة في اسناد من الأسانيد في صيغ الأداء كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان أو غيرها من حالاتهم القولية كسمعت فلاناً يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان الى آخره . أو الفعلية كدخلنا على فلان فأطعمنا تمرأ الى

آخره. أو كليهما كحدثي فلان وهو آخذ بلحيته قال آمنت بالقدر الى آخره (زاد) العراقي فقال أو من صفاتهم كالمسلسل برواية الفقهاء أو الحفاظ أو من غير ذلك فهو المسلسل (قال) وهو من صفات الاسناد. وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالأولية *

* فصل * في وجوه التحمل. فمنها السماع من لفظ الشيخ. ومنها القراءة عليه وهي أرفع منه عند أبي حنيفة رضى الله عنه خلافاً للجمهور إذ عكسوا ولما لك إذ سوى بينهما في أشهر الروايتين عنه وهو مختار ابن الساعاتي منّا. ومنها السماع عليه بقراءة غيره * ومنها الاجازة الخاصة المعينة خلافاً لأبي طاهر الدباس منّا إذ قال بإبطالها. والمختار فيها وفقاً لابن الساعاتي أن المجيز ان كان عالماً بما في الكتاب والمجاز له فيما ضابطا جازت الرواية بها ووقع بها الاحتجاج وإلا بطلت عند أبي حنيفة ومحمد وصحت عند أبي يوسف. قال والأحوط ما قاله. نعم قد قال غيره مناهي أمر لا يحتج به ولكن يتبرك به * ومنها المناولة بشرط اقترانها بالاذن للرواية لتصح الرواية بها عند من يجوزها وهي بهذا الشرط أرفع أنواع الاجازة (وصورتها) أن يدفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه من فرع مقابل به مملكا أو معيراً أو يحضر الطالب أصل نفسه أو الفرع المقابل به فيتأمله الشيخ ثم يناوله أيّاً كان منها قائلاً هذا روايتي عن فلان فاروه عنى * ومنها المكتبة. وهي أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بنفسه أو بغيره بأذنه الى غائب عنه أو حاضر عنده. ولا يشترط الاذن بالرواية فيها على الصحيح * ومنها الوجادة. وهي أن يجد بخط يعرف كاتبه ما لم يأخذه عنه بسماع ولا قراءة ولا غيرهما فيقول وجدت بخط فلان

ثم يسوق الاسناد والمتمن * ومنها الوصية بالكتاب . وهي أن يوصى عند موته
أو سفره لشخص معين بأصله أو أصوله * والإعلام . وهو أن يعلم أحد الطلبة
بأنى أروى الكتاب الفلانى عن فلان بشرط الإذن بالرواية فيهما على
الأصح . وإلا فلا عبرة بهما كما لا عبرة بالإجازة العامة في المجاز له نحو أجزت
لجميع المسلمين أو لمن أدرك حياتى أو لأهل الإقليم الفلانى أو البلدة الفلانية
بخلافها في المجاز به نحو أجزت لك جميع ما تجوز لى وعنى روايته ولا بالإجازة
للمجهول من مبهم أو مهمل . ولا بالإجازة للمعدوم كأجزت لمن سيولد لفلان
أو لك ولمن سيولد لك . ولا بالإجازة المعلقة بمشيئة الغير لموجود أو غيره
كأجزت لك ان شاء فلان أو لمن شاء فلان على الأصح فيهن *

* فصل * فى صيغ الأداء . لها على ما اختاره قاضى القضاة ثمانى مراتب
الأولى سمعت وحدثنى . ثم أخبرنى وقرأت عليه . ثم قرئ عليه وأنا أسمع
ثم أنبأنى ثم ناوئنى . ثم شافئنى . ثم كتب الى . ثم عن ونحوها مما يحتمل السماع
وعدمه والإجازة وعدمها كقال وذكر وروى * (فالأولى) لمن سمع وحده
من لفظ الشيخ فان أتى بصيغة الجمع كحدثنا فلان أو سمعنا فلاناً يقول فلمن
سمع مع غيره كثيراً ولمن سمع وحده قليلاً . وسمعت لمن سمع أصرح فى
السماع من حدثنى وأرفع منه مقداراً فى الاملاء * (والثانية) لمن قرأ وحده
على الشيخ وليس معه غيره فان أتى بصيغة الجمع كأخبرنا وقرأنا عليه فلمن
سمع بقراءة غيره أو قرأ ومعه غيره . وقرأت لمن قرأ أصرح فى القراءة من
أخبرنى . وغلط قوم فأطلقوا أخبرنى لمجرد الوجادة من غير إذن صاحب الخط
لصاحبها بالرواية عنه . والمختار فيمن قرأ على الشيخ من غير إنكار ولا ما يوجب

السكوت عنه جواز أن يقول حدثنا وأخبرنا غير مقيدين بقوله قراءة عليه وهو ما نقله الحاكم عن الأئمة الأربعة فإن قيدهما به فالجواز بالاتفاق * (والثالثة) لمن سمع بقراءة غيره * (والرابعة) كأخبرني عند المتقدمين ولكن أجزله عند المتأخرين * وأما الطبقة المتوسطة بينهم فكانوا لا يذكرون الإنباء إلا مقيداً بالإجازة * (والخامسة) لمن يروى بالمناولة بشرطها * (والسادسة) لمن أجزله إجازة متلفظاً بها * (والسابعة) لمن أجزله إجازة مكتوباً إليه بها إلا عند المتقدمين فلمن كتب إليه بالحديث سواء أذن له في روايته أم لا * (وأما الثامنة) فمن منها في عرف المتأخرين كأبناى فيه . وعنونة المعاصر محمولة على السماع مطلقاً إلا من مدلس * وقيل يشترط اللقاء ولو مرة إلا منه . واختاره قاضى القضاة وصححه السراج الهندى منا * وأما جميع ما كان نحو عن فالظاهر أن حكمه حكمها عند قاضى القضاة فى جميع ما ذكر *

* فصل * فى النوع المسمى بالمتفق والمفترق . والآخر المسمى بالمتوكل والمختلف . والثالث المسمى بالمتشابه . * اعلم * أنه إذا اتفق الاسم واسم الأب فصاعداً أو الاسم واسم الأب والنسبة أو النسبة فقط خطأ ونطقاً سواء كان الاسم كنية أو غيرها واختلف الشخص سواء كان المسمى اثنين أو أكثر فهو المتفق والمفترق * وإن اتفق الاسم أى اسم كان ولو لقباً أو نسباً خطأ واختلف نطقاً سواء كان اثنين أم أكثر فهو المتوكل والمختلف * وإن اتفق الاسم خطأ ونطقاً واختلف اسم الأب نطقاً مع الائتلاف خطأ أو بالعكس أو اتفق الاسم واسم الأب خطأ ونطقاً واختلفت النسبة نطقاً فهو المتشابه * قال قاضى القضاة ويتركب منه ومما قبله أنواع (منها) أن يحصل الاتفاق

• وأسهلها فلان لين وسيء الحفظ أو فيه أدنى مقال • وبينهما مراتب • وأرفع ألقاظ التعديل ما دل على المبالغة فيه بصيغة أفعل التفضيل أيضاً وهو الأصرح كأوثق الناس أو أثبت الناس أو بدونها كإليه المنتهى في الثبوت • وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ وروي حديثه ويعتبر به • وبينهما مراتب • ثم إن خلا عن تعديل قبل الجرح ولو بجملاً بأن لم يبين سببه ولكن من عارف بأسبابه على المختار • وإن خلا عن تجريح قبل التركية من عارف بأسبابها ولو من واحد وإن لم يقبل في حق الشاهد إلا من عدد على الأصح • وإن اجتمع فيه كلاهما قدم الجرح ولكن إذا صدر مفسراً غير مجمل بأن يبين سببه وكان الجرح عارفاً بأسبابه * هذا ما عليه قاضي القضاة • والمختار عندنا وفاقاً للأكثر الاكتفاء بالواحد في تركية الراوي كما مر وكذا في جرحه ولكن مع القول باشتراط العدد في تعديل الشاهد وجرحه ووفقاً لفخر الاسلام منا عدم القبول لجرح من أئمة الحديث إلا مفسراً بسبب صالح للجرح متفق عليه من غير متعصب * ويحذر المتكلم في باب الجرح والتعديل من التساهل فيهما * والآفة تدخل في هذا الباب من خمسة وجوه * أحدها الهوى والغرض الفاسد وهو شرها * والثاني المخالفة في العقائد * والثالث الاختلاف بين المتصوفة وأهل الظاهر * والرابع الجهل بمراتب علمهم الأوائل في الحقية والبطلان وإيجاب الكفر وعدم إيجابه * والخامس الأخذ بالتوهم مع عدم الورع *

* فصل * ومن المهم معرفة كنى الأسماء المشتهرين بها • وأسماء ذوى الكنى المشتهرين بها • ومعرفة من اسمه كنيته وهم قليل ومعرفة من

اختلف في كنيته وهم كثير - ومعرفة من كثرت كناه بان كان له أكثر من كنية واحدة أو نعوته - ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه كأبي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني أو بالعكس كاسحق بن أبي اسحق السبيعي . أو وافقت كنيته كنية زوجته كأبي أيوب الأنصاري وأم أيوب . أو وافق اسم شيخه اسم أبيه كالربيع بن أنس عن أنس - ومعرفة من نسب الى غير أبيه من الرجال أو من النساء كأمه وجدته أو الى غير ما يسبق الى الفهم *

* (فصل) * ومن المهم معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده فصاعداً ومن اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعداً . وهو من فروع السلسل لا الأول وقد يتفق الاسم واسم الاب ثم الاسم واسم الأب فصاعداً تارة للراوى وأخرى له ولشيخه - ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوى عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح * وفائدته رفع اللبس عن يظن أن فيه انقلاباً *

* (فصل) * ومن المهم معرفة الأسماء المجردة مطلقاً من الكنى والألقاب وغيرهما . وقد جمعها جماعة من الأئمة * فمنهم من جمعها بغير قيد * ومنهم من أفرد الثقات * ومنهم من أفرد المجروحين * ومنهم من قيد برجال كتاب مخصوص فلم يخل بهم في كتابه سواء ذكر معهم غيرهم أم لا . كرجال البخاري ورجال مسلم ورجالهما معاً ورجال أبي داود ورجال الترمذي ورجال النسائي ورجال الكتب الستة - ومعرفة الأسماء المفردة مطلقاً - ومعرفة الكنى المجردة والألقاب المجردة من حيث هما * قال قاضى القضاة والألقاب تارة تكون بلفظ الاسم وتارة تكون بلفظ الكنية فيكون اللقب عنده ما دل على رفعة أو صفة وإن صدر بأب وأم - والكنية ما صدر بأحد هما من

غير دلالة على رفعة أو صفة - والاسم غيرهما *

* فصل * ومن المهم معرفة الأنساب . والنسب يقع الى القبائل والى الأوطان أعم من أن يكون بلاداً أو ضياعاً أو سككاً وسواء كان المنسوب إليها منها أصالة أو منها مجاورة - والى الصنائع والى الحرف * ثم الأنساب قد يقع فيها الاتفاق والاشتباه وقد تقع القاباً * ومن المهم معرفة أسباب الألقاب وأسباب الأنساب *

* فصل * ومن المهم معرفة الموالي وموالى الموالى إما بالرق الطاريء عليه العتق أو بالحلف أو بالاسلام . كذا قال قاضى القضاة ويلزمه وقوع مثال لمولى المولى بالحلف أو بالاسلام فى الرجال لكننى لم أراه *

* فصل * ومن المهم معرفة الاخوة والأخوات من ثلاثة أو ثلاث فأكثر . وقد صنف فى هذا النوع القدماء *

* فصل * ومن المهم معرفة أدب الشيخ والطالب - ويشتركان فى تصحيح النية وتحسين الخلق والتطهر من أغراض الدنيا (وينفرد الشيخ) بأن يُسمع اذا احتيج اليه وتأهل الاسماع - وان لا يحدث ببلد فيه أولى منه بالتحديث بل يرشد اليه . وأن لا يترك إسماع أحد لنية فاسدة . وأن يتطهر ويتطيب ويجلس بوقار . وأن لا يحدث قائماً ولا عجلاً ولا فى الطريق إلا ان اضطر الى شئ من ذلك . وأن يمسك من التحديث اذا خشى التغير أو النسيان لمرض أو هرم . وأن يكون له اذا اتخذ مجلساً للاملاء مستعمل يقظ (وينفرد الطالب) بأن يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره بما سمعه ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر ويكتب ما سمعه تاماً ويعتنى بالتقييد والضبط

ويذا كر محفوظه *

* فصل * ومن المهم معرفة سن التحمل والاداء.. والاصح اعتبار سن التحمل في السماع بالتميز . وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا . ولا بد في مثل ذلك من إجازة المسمع - والاصح في سن الطالب بنفسه أن يتأهل لذلك * وأما الاداء فلا اختصاص له بشئ معين بل الاعتبار فيه للاحتياج والتأهل كما مر * وهو يختلف باختلاف الاشخاص . ويصح تحمل الكافر اذا أداه بعد إسلامه والفاسق اذا أداه بعد توبته وعدالته ■

* فصل * ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث . وهي أن يكتبه مفسراً ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر بقية وإلا ففي اليسرى *

* فصل * ومن المهم معرفة صفة عرضه وهو مقابلته مع الشيخ أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئاً فشيئاً * زاد السكمال الشمتي فقال بأصل شيخه الذي يرويه عنه سماعاً أو إجازة أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه أو بفرع مقابل بأحدهما المقابلة المعتبرة * (قال) وصفة ذلك أن يمسك الطالب كتابه أو ثقة غيره والشيخ كتابه أو ثقة غيره فيقابله معه في حالة السماع منه أو القراءة عليه ان أمكن أو قبلها وهو الأولى فان وقع فيه بعض سقط عمل بما ذكره في كيفية تخريج الساقط أو وقع فيه ما ليس منه عمل بما ذكره في كيفية الجمع بينهما أو يدينهما في نسخة واحدة انتهى بتلخيص وإيضاح *

* فصل * ومن المهم معرفة صفة سماعه وإسماعه بأن لا يتشاغل فيهما

بما يخل بهما من نسخ أو حديث أو نكاس . وأن يكون إسماعه من أصله الذي
سمع فيه أو فرع قبول عليه فإن تعذرا فليجزه بالاجازة لما خالف ان خالف *
وقد علمت حكم الاجازة عند أبي حنيفة ومحمد وان الاثحوط ما قالاه * وأما
حكم روايته من كتابه الذي هو أصله وبخطه عندنا فهو ان كان مذكراً
فحجة اتفاقاً وإلا فلا عمل به عند أبي حنيفة مطلقاً * وقال أبو يوسف يعمل
به اذا كان الخط معروفاً لا يخاف تغيره عادة وكان في يد أمين ولو غير أمينه *
وقال محمد يعمل به مطلقاً ولكن اذا تيقن انه خطه *

❖ فصل ❖ ومن المهم معرفة صفة الرحلة فيه حيث يبتدىء بحديث
أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير
المسموع أولى منه بتكثير الشيوخ ■

❖ فصل ❖ ومن المهم معرفة صفة تصنيفه وهذا لمن تأهل له . وهو
يكون على المسانيد بان يجمع مسند كل صحابي على حدة . وعلى الأبواب
الفقهية أو غيرها . وعلى العلل بان يذكر كل حديث وطرقه واختلاف نقلته
معللاً . وعلى الأطراف بان يذكر طرف الحديث الدال على بقيته ما لم يكن
الحديث قصيراً فيذكره كله ثم يجمع أسانيد حديث المذکور طرفه أو كله *

❖ فصل ❖ ومن المهم معرفة سبب الحديث . وقد صنف فيه بعض
شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي * وغالب هذه الأنواع التي ذكرنا
أنها من المهم عند المحدثين قد وقع التصنيف فيه * والله الموفق والهادي
لا إله إلا هو عليه توكلت واليه أئيب * وحسبنا الله ونعم الوكيل * نعم المولى
ونعم النصير * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم *

رسالة

بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب
صلى الله عليه وسلم للعلامة السيد
محمد مرتضي بن محمد الحسيني
الزبيدي شارح القاموس
رحمه الله تعالى

(قال المؤلف) في معجمه في ترجمة عبد العليم بن عيسى الذرواني
الشافعي - الشيخ الفاضل الصالح لقيه في خلاف ربه حين توجهت لزيارة
أولياؤه في سنة ١١٦٣ فذاكرته في الفنون واستفدت منه الفوائد وكان
من يبرني ويعتقد في محبي - ولا جله ألف رسالة في أصول الحديث اهـ

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٢٦

طبع على نفقة الشيخ أحمد مكي - ومحمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه

(طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعم تسلسل اتصالها في كل حين . وتواتر ترادف افاضتها
على كل آحاد بلا حصر وتعيين . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا
خاتم النبيين . وسيد المرسلين . وقائد الفر المحجلين . وعلى آله الأكرمين
وصحباؤه المبجلين . وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين ﴿أما بعد﴾
فهذه نبذة منيفة . ومنحة شريفة . ضمنتها بيان ما اصطلاح عليه أهل الحديث
في القديم والحديث . جعلتها تذكرة لنفسى ولمن شاء الله من الاخوان بعدى
رجاء ان أنظم في سلك خدمتهم . وان تشملنى بركة دعوتهم . جمعتهما من مجموع
كتب الفن . وأوردت فيها كل مستحسن وسميتها ﴿بلغة الغريب﴾ . في مصطلح
آثار الحبيب ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ . وشرف ومجد وعظم . وقد سهلت فيها
الطريق على كل طالب . ويسرت في تنسيقها حتى انتهى اليها مناط كل
راغب . مع اعترافى بأنى قصير الباع . قصى الاطلاع . وانى لست من
فرسان هذا الميدان . وان ليس لى في حل عقدته يدان . وعلى الله توكلى وبه
أستعين . فى أمور الدنيا والدين . وهذا أوان الشروع فى المقصود . بعون
الملك المعبود . ﴿فاعلم﴾ ان الخبر ان وصلت طرقة الى رتبة تعداد تحيل
العادة وقوع الكذب منهم تواطؤاً أو اتفاقاً بلا قصد مع الاتصاف بذلك فى

رتبة عليا . ودون ذلك كرواية حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس . ودون ذلك كسهيل عن أبيه عن أبي هريرة فان قل الضبط مع وجود البقية * فحسن لذاته *
يحتج به كالصحيح كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فان قامت
قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو * حسن لا لذاته * والا أول ان
اعتضد صار * صحيحاً لغيره * ويسمى الحسن لشيء خارج ^(١) ويعمل به في
فضائل الأعمال كالضعيف بل أولى * وأما في الأحكام فان كثرت طرقه
قليل وعضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن عمل
به فيها أيضاً والا فلا * واجتماع حسن مع الصحيح إما للتعهد في الناقل أو
باعتبار اسنادين * وتقبل زيادة راويهما العدل الضابط على غيره ان لم يقع تناف
بينها وبين رواية من لم يزد . والا فان لزم من قبول احدهما رد الاخرى
احتيج الى الترجيح . فان خولف بأرجح منه وأولى إما لمزيد الضبط أو
كثرة العدد أو نحوه فان كان مقبولا * فشاذا * والراجح محفوظ والا
* فنكر * والراجح معروف وان سلم من المعارضة * فتحكم * والا فان
أمكن الجمع بينهما فيسمى * مختلف الحديث * كحديث لا عدوى ولا طيرة
مع حديث فر من المجدوم فرارك من الأسد . والا فان عرف الآخر منهما
إما بالنص أو بتصريح الصحابي به أو بالتاريخ فالأخير * ناسخ * والمتقدم
* منسوخ * وان لم يعرف فاما ان يرجح أحدهما يرجح ان أمكن أو يوقف

(١) قوله ويسمى الحسن لشيء خارج الى قوله واجتماع حسن الخ كذا وقع بالاصل
الذي بأيدينا مؤخراً عن قوله والا أول ان اعتضد صار صحيحاً لغيره والمناسب العكس
كما لا يخفى على المتأمل كتبه مصححه اسمعيل الخطيب الإسفندي

كل طبقة مصاحباً أفادة العلم اليقيني الضروري بصحة النسبة الى قائل * فتواتر *
والصحيح فيه عدم التعيين . ومن عين فنشؤه الاستدلال بما جاء فيه ذكر
ذلك العدد وإلا * فأحد * ويوجب العمل به فان كان بواحد فقط فان وقع
التفرد في أى موضع كان * فغريب * وينقسم الى صحيح وغيره وكذلك غريب
اسناد فقط وغريب متن واسناد معا ولم يوجد الا ان اشتهر ذلك الواحد ثم
روى عنه كثيرون كحديث انما الأعمال بالنيات - وذلك التفرد ان وقع في
أصل السند ومداره * ففرد مطلق * كحديث النهى عن بيع الولاء وهبته .
وقد يفرد به راو عن ذلك المتفرد - وقد يستمر في جميع رواته أو أكثرهم
أو بالنسبة الى شخص معين - وان كان مشهوراً بطريق آخر * ففرد نسبي
ومعين * أو بأثنين فقط عن اثنين فقط ولا أقل * فعزير * سمي به لقلة
وجوده أو قوته أو بأكثر منه * فمشهور * سمي به لوضوحه أو اشتهاره على
الألسنة سواء وجد له سند واحد أو لم يوجد أصلاً وهو * المستفيض * على
رأى وقيل غيرك * (والأحد) * بأقسامه الثلاثة مقبول يجب العمل به . ومردود
لم يرجح صدق الخبر به * فالأول * على أربعة أقسام فان نقله عدل بان لم يكن
فاسقاً ولا مجهولاً تام الضبط بان لم يكن مغفلاً أو أخف منه متصل السند غير
معلل ولا يشاذ * فصحيح لذاته * أو وجد القصور مع كثرة الطرق * فصحيح
لالذاته * ويتفاوت في القوة باعتبار ضبط رجاله وتحري مخرجه . ومن ثم قدم
ما أخرجه البخارى ثم مسلم ثم ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به أحدهما ثم ما على
شرطهما أو أحدهما ثم ما على شرط غيرهما * ومنها كرواية الشافعى عن مالك
عن نافع عن ابن عمر . وكرواية النخعي عن علقمة عن ابن مسعود . وتسمى

عن العمل حتى يظهر بمرجح وذلك الفرد النسبي ان واقفه غيره فهو المتابع *
 فان حصل للراوى متابعة تامة . أو لشيخه فصاعداً فالقاصرة . ويستفاد بها
 التقوية - أو متن يشبهه إما فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط من رواية آخر
 فشاهد . وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ والشاهد بما حصل بالمعنى * وتتبع
 الطرق من المحدث لذلك الحديث * اعتبار * (والثانى) * أغنى الردود إما أن
 يكون رده لحذف بعض رجال الاسناد فان كان من مباهي السند من تصرف
 مصنف سواء كان الساقط واحداً أو أكثر * فعلق * وكذا اذا سقط كل
 رجاله فحكمه فى صحيح البخارى ان أتى بقال أو روى دل على انه ثبت عنده
 أو يذكروى قال . ففيه مقال . وأما فى غير صحيحه فردود لا يقبل - أو من
 آخر السند من بعد التابعى أو غير ذلك بلا شرط الأولية والآخريه * فرسل *
 لا يحتج به . غير مراسيل ابن المسيب عند الشافعى للجهل بحال الساقط إذ يحتمل
 أن يكون صحابياً أو تابعياً - وعلى الثانى ضعيفاً أو ثقة - وعلى الثانى حمله من
 صحابى أو تابعى وهلم جرا * وهذا أولى مما قيل ان المرسل ما سقط فيه
 الصحابى إذ الصحابة كلهم عدول . والخفى من المرسل ما يروى عن عاصره
 ولم يعرف انه لقيه - أو من أثناء الاسناد فوق اثنين فصاعداً متواليًا * فمعضل *
 وان لم يكن ذلك على سبيل التوالى بل من موضعين أو أكثر * فنقطع ■
 وذلك السقط ان وضع فذكر بدم التلاقى - وان خفى بحيث لا يدركه إلا
 الخذاق * فدأس * والفاعل مدس * وحكمه ان كان ثقة لم يقبل إلا ما صرح
 فيه بالتحديث دون عن وقال . والفرق بينه وبين المرسل الخفى بالمعرفة وعدمها
 أو يكون رده لظن فى الراوى . فان كان لكذب فى الحديث تمعداً فموضوع *

وتحرم روايته الا ببيان حاله (قيل) الا في مواضع مخصوصة . ويعرف ذلك بالاقرار والقرائن بان يكون منافضاً للنص او السنة او الاجماع او صريح العقل او يؤخذ من حال الراوى كما وقع لفيث بن ابراهيم . او بالاختراع من عنده او من غيره إما بعض السلف او قدماء الحكماء او بعض الاسرائيليات إما لعدم الدين أو غلبة الجهل أو فرط المصيبة أو يكون ذلك لتهمة الراوى بالكذب بمخالفته للقواعد المعلومة أو عرف به في كلامه . وان لم يظهر * فتروك * وهو دون الأول . أو فحش غلط أو غفلة عن الاتقان أو فسق بالفعل أو بالقول * فتشكر * أو وهم فان اطلع عليه بعد مزيد فحص من هو أهل تقدر هذه الصناعة على قادح إما إلهاماً محضاً أو غير ذلك * فعمل * إما صحيح المتن والاسناد أو أحدهما . والقدرح في أحدهما قدرح في الكل . أو مخالفة بتغيير سياق السند بان يروى بمثنين مختلفين اسنادان ^(١) بواحد أو يروى أحدهما ويزيد فيه من الآخر ما ليس في الأول ونحو ذلك من الصور * فدرج السند * أو بدمج موقوف من كلام الصحابي برفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أول الحديث أو آخره أو وسطه * فدرج المتن * ويعرف بتعريض الراوى وغير ذلك أو بتقديم وتأخير إما في الاسناد أو في المتن * فقلوب * كمر بن كعب وكعب ابن مرة . وحديث أبي هريرة رضى الله عنه في السبعة الذين يظاهم الله في ظل عرشه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله . أو بزيادة راو في أثناء الاسناد * فزيد * أو بابدال إما الراو أو لفظ بآخر مع عدم

(١) كذا بالأصل الذي بيدنا والصواب بان يروى مثنين مختلفين باسنادين أو لهما

المرجح لاحدى الروايتين على الاخرى * مضطرب * واذا كان أحدهما مرجحاً بمحفظ ونحوه فالعمدة على الراجح . وقد يقع ذلك عمداً امتحاناً وهو جائز بانتهاء الحاجة اليه أو بتغيير نقط إما في الاسناد أو المتن * فصحف * كعتبة ابن الندر بالنون والذال بالياء والذال . وحديث من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فقال شيئاً من شوال أو تغيير شكل * فحرف * كسليم بالضم بسليم بالفتح أو عكسه * ولاولى إتيان الحديث بلفظه أو تمامه . ولا يجوز إبداله بمرادف له أو نقصه إلا لعالم بمدلولات الألفاظ لأمنه من الابدال بما لا يطابق إلا فيما تعبد بلفظه كالأذكار أو من جوامع الكلم فان كان في معنى الحديث خفاء إما أن يكون اللفظ مستعملاً بقله لكن في مدلوله دقة احتيج الى مطالعة كتب الغريب كالتحقيق والفائق . أو بكثرة مع الدقة في مدلوله احتيج الى المؤلفات في المشكل ككتاب الطحاوى وغيره . وذلك الرد إما أن يكون لجهالة الراوى إما بذكر نعتة الخفى من اسم أو كنية أو لقب أو صنعة أو حرفة دون ما اشتهر به لغرض أو قلة روايته بان لم يرو عنه إلا واحد . وقد صنّف فيه . أو ابهام اسمه اختصاراً من الراوى ويعرف بوروده مسمى من طريق آخر أو لفظ تعديله * فبهم * ولا يقبل ما لم يسم فان سمي الراوى وانفرد عنه بالرواية واحد لم يرو عنه غيره * فجھول العين * لا يقبل أيضاً إلا اذا كان يوثقه غير من يتفرد عنه وكذا من يتفرد عنه اذا كان أهلاً لذلك . وان روى عنه أكثر ولم يوثق ولم يجرح بل سكت عنه * فجھول الحال * وهو المستور وقد قبله جماعة ورده الجمهور . وقيل بالتوقف وهو التحقيق . وان كان ذلك الرد لبدعة فالمبتدع ان كفر فواضح أنه لا يقبل وإلا

قبل وإلا لبطل كثير من الأحكام إلا سباب الشيخين والرافضة مطلقاً ما لم يكن داعية الى بدعته أو موافقة مذهبه واعتقاده وإلا رد للتهمة وهو المختار .
 أو لسوء حفظ في الراوى . والمراد به عدم الترجيح في جانب إصابته على خطئه فان كان ذلك لازماً له * فشاذاً * على رأي وإلا فان طراً عليه لكبر أو مرض أو ذهاب بصر أو احتراق كتب * فمختلط * وحكمه قبول ما قبله ورد ما حدث بعده فان لم يتميز وقف * والاسناد * ان انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى صحابى وهو من لقىه صلى الله عليه وسلم مؤمناً ومات عليه وان تخللت ردة ان لم يكن أخذه من غيره صلى الله عليه وسلم مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب * فرفوع * وإلا * فموقوف * أو الى تابعى فمن بعده * فمقطوع ومنقطع * ويقال له أيضاً الأثر والمسند * فان قل عدد رجال الاسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انتهاء * فعلموا مطلق * أو الى إمام من الأئمة * فعلموا نسبي * وان وصل ذلك الاسناد الى شيخ مصنف من غير طريقه * فوافقة * أو شيخ شيخه فصاعداً فبدل * فان استوى بعد الشيخ المجتمع فيه أو لا فواسطة بينهما وهو الأقوى . وان ساوى عدد اسناده عدد اسناد أحد المصنفين * فساواة * وهو معدوم أو ساوى تلميذاً أحد المصنفين * فصاخة * تجوزاً وهما من قسم العلم المطلق لا النسبى كما قيل . ويقابل العلم النزول - أو تشارك الراوى ومن روى عنه في أمر مثل السن واللقى * فرواية الاقران * أو روى كل من القرينين عن الآخر * فمدبج * وهو أخص مما قبله كرواية أبى هريرة عن عائشة رضى الله عنهما وبالعكس - أو روى عن من هو دونه في مرتبة الآخذين عنه * فرواية أكابر

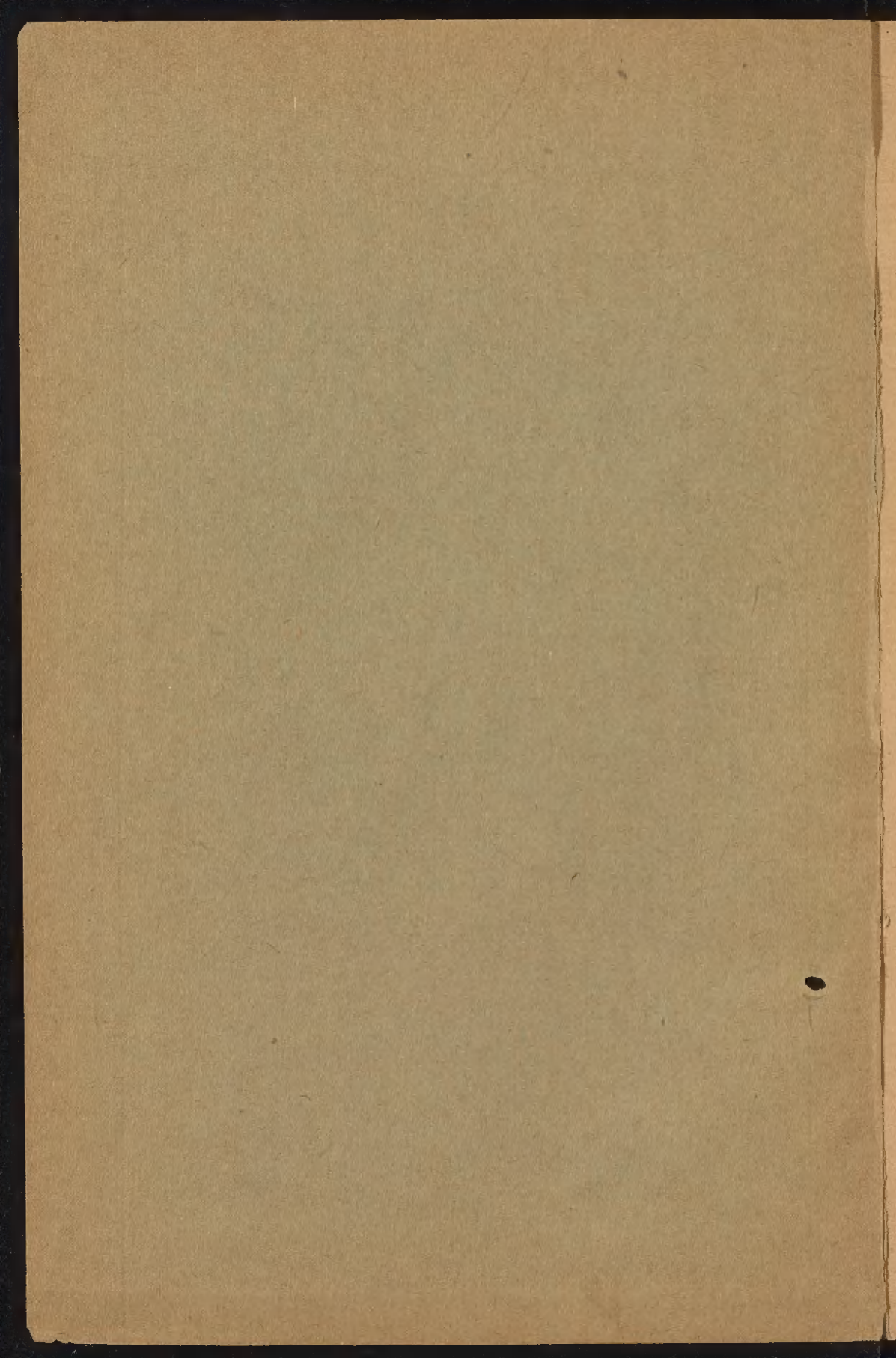
عن أصاغر * كرواية الزهرى عن مالك . ومنه رواية الآباء عن الأبناء
والصحابه عن الإتياع كرواية العباس عن ابنه الفضل ورواية العبادلة الأربعة
عن كعب الأحبار . وعكس ذلك كثير كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده - وإن تقدم موت قرنين اشتركا في الأخذ عن شيخ * فسبق
ولاحق * كسماع الذهبي عن التنوخي والتحديث عنه ومات سنة ثمان وأربعين
وسبعمائة . وآخر من مات من أصحاب التنوخي الشهاب الشاوي مات سنة
أربع وثمانين وثمانمائة - أو اتفق الرواة في صيغ الاداء وغيرها من الحالات
القولية أو الفعلية * فمسلسل . إما في الاسناد كله كالمسلسل بالحفاظ أو بأخذ
الملحمة أو بالإيمان بالقدر وغير ذلك أو في معظمه بتاريخ الرواية كالمسلسل
بالأولية لانتهائها الى سفیان على الصحيح والمسلسل بالآخرة أو بزمان
الرواية كالعيد والحديث . أو بمحلها كالملتزم النفيس . أو كونه وحده . حين
التحمل عن شيخه العمدة . أو بصفة الراوى الحالية ككونه معمرًا أو
مصريًا أو يمنيًا أو شامياً أو اسمه محمداً أو ممن ذكر بكنيته أو عيت نسبته *
ومن المسلسل بالصفة القولية قراءة الصف . وإني أحبك ققل . وبالصفة
الفعلية كالكتابة بالمروى والمصاحفة والمشاكلة ومن المسلسل بصيغة الرواية
كسمعت وقرأت وأنشدت - أو اسما فقط إما مع اسم الأب كاخليل بن
أحمد ستة أو مع الجد كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة - أو مع الكنية
كأبي بكر بن عياش ثلاثة - أو مع النسبة كالحنفي الى المذهب والى القبيلة *
فمتفق ومفترق * أو اتفقا خطأ لا لفظاً * فؤتلف ومختلف * كسلام بالتشديد
وسلام بالتخفيف . أو اتفقت الآباء خطأ مع اتفاق الأسماء كوسى بن على

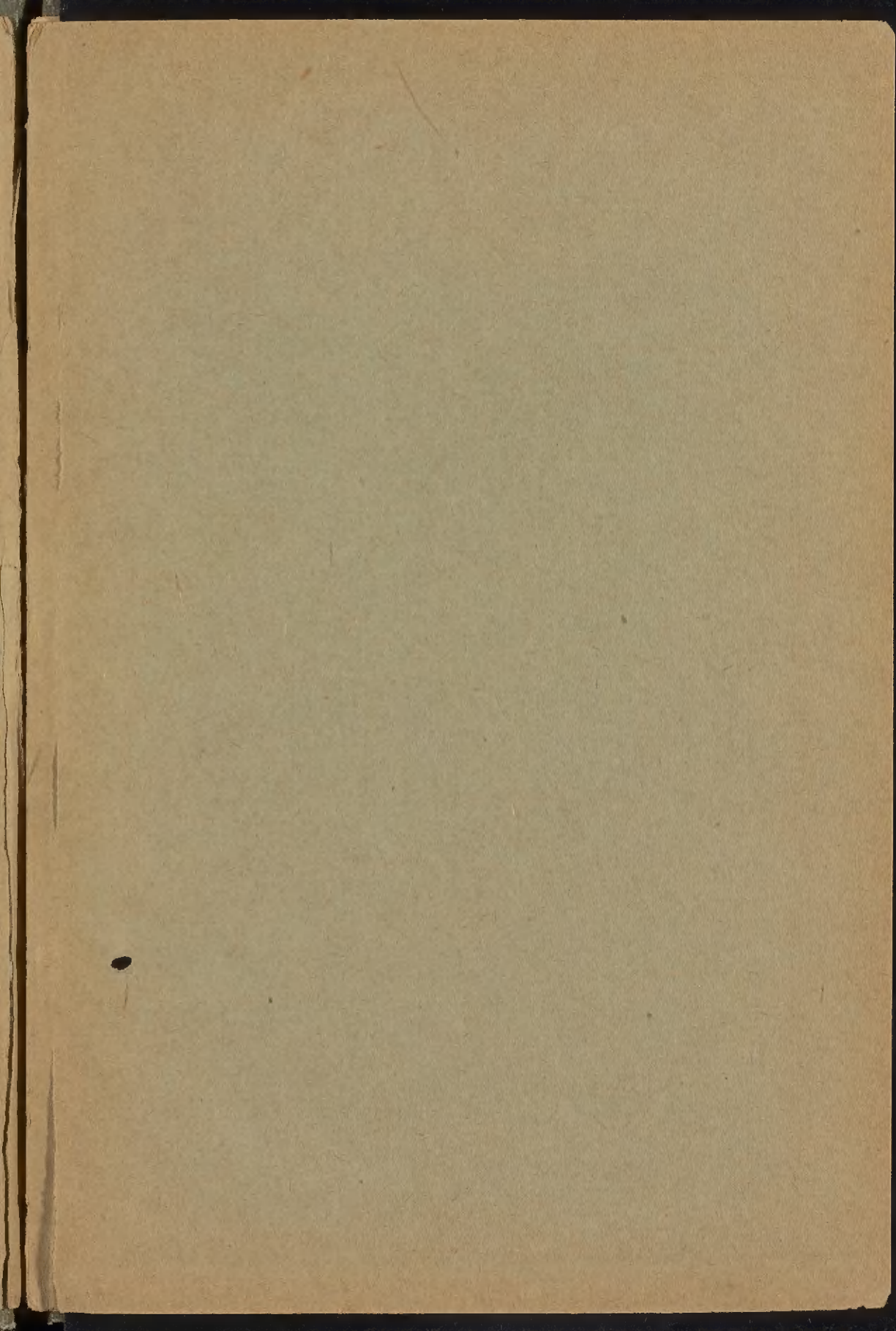
بفتح العين وموسى بن على بضمها أو عكسه كشریح وسریح بن النعمان *
 فتشابه * ويتبين باختصاص من الروای وإلا فيرجع الى القرائن والظن
 الغالب * وان جحد الشيخ مروى راو عنه جزماً رد ذلك الخبر أو احتمالاً قبل
 حملاً على نسيانه * وصيغ الأذاء التي يروى بها الحديث * سمعت وحدثنى
 لما تحمل من لفظ الشيخ والأول أصرح والثانى اذا جمع فع غيره أو للتعظيم
 وقد يطلق على الاجازة تدليساً وأخبرنى وقرأت للقاري على الشيخ بنفسه
 والأول ان جمع فكقري عليه وأنا أسمع وعن وأخبرنا على قول للاجازة
 مطلقاً - وقري عليه وأنا أسمع بشرط المشافهة وأنبأ اذا كتب بها اليه من
 بلد ويجوز استعمال الإخبار فيها مقيداً بقوله إجازة أو مشافهة أو كتابة أو
 إذناً ونحو ذلك ومطلقاً عند قوم * وأرفع أنواع الاجازة المقارنة للمناولة لما
 فيها من التعيين. وشرط لها وللوجادة والوصية والاعلام فلا تصح الرواية
 فى هذه الصور الا اذا اقترنت بها * ومما يتعين * معرفة طبقات الرواة
 وبلدانهم للامن من الاشتباه وأحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالة ومراتبهما
 ليعرف من يرد حديثه ممن يعتبر * وأرفع مراتب التعديل * الوصف بصيغة
 المبالغة كأوثق الناس . أثبت الناس . اليه المنتهى فى الثبوت . والمكرر
 كثرة ثبت . أو ثقة حافظ . أو ثقة حجة . أو ثقة متقن ونحو ذلك - ويليهما
 ليس به بأس . لا بأس به . صدوق . مأمون . خيار - ويليهما محله الصدق
 زوى عنه شيخ يروى حديثه . يعتبر به . وسط . صالح الحديث . مقارب
 الحديث . جيد الحديث . حسن الحديث - ويليهما صويلح . صدوق ان شاء الله
 تعالى . أرجو انه لا بأس به * وأسوأ مراتب التجريح * ركن الكذب .

كذاب . وضاع . دجال . يكذب . يضع . ويلها متهم بالكذب أو بالوضع .
 ساقط . هالك ذاهب . متروك . تركوه . فيه نظر سكتوا عنه . لا يعتبر به .
 ليس بثقة . غير ثقة ولا مأمون . ويلها مردود الحديث ضعيف جداً . واه
 بكرة . مطروح . ارم به . ليس بشئ . لا يساوى شيئاً . ويلها ضعيف منكر الحديث
 مضطرب الحديث . ضعفه لا يحتج به ويلها فيه مقال . ليس بذلك .
 ليس بالقوى . ليس بعمدة . فيه خلف . مطعون فيه . سيئ الحفظ . لين
 تكلموا فيه فيه أدنى مقال ويثبتان بقول واحد على الصحيح . وان اجتماعا
 في شخص فالجرح مقدم بشرط . وان تعدد المعدل . ومعرفة الأسماء المجردة
 والكنى بجميع أنواعها وهى ثلاثة عشر والألقاب وأسبابها كالأشمس
 والأعرج والضال . والانتساب الى وطن أو حرفة أو صناعة كالخياط والبراز
 والمنسوب الى غير أبيه كالقداد ابن الأسود واسماعيل ابن عليّة . ومن وافق
 اسمه اسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب
 أو اسم شيخه وشيخه كرواية عمران القصير عن عمران بن رجا عن
 عمران بن حصين . أو اسم راويه وشيخه كالبخارى بين مسلمين . والموالى
 من أعلى وأسفل بالرق أو الحلف أو بالاسلام . والاخوة والاخوات سواء
 ثلاثة أو أربعة ~~آداب~~ آداب الشيخ والطالب منها ما يشتركان فيه كتصحيح النية
 والتطهر من أغراض الدنيا وتحسين الخلق . ومنها ما ينفرد به أحدهما .
 فالشيخ فى الاسماع اذا احتيج اليه والارشاد الى من هو أولى منه وعدم
 التحديث قائماً ولا عجلاً ولا فى الطريق . والطالب فى توقيف الشيخ وارشاد
 الغير لماسمعه وعدم ترك الاستفادة لحياء أو تكبر وكتابة ماسمع والاعتناء

بالتقييد والضبط والمذاكرة بالمحفوظ * وسن التحمل ووقته بالنسبة الى السماع
التميز ويحصل غالباً باستكمال خمس * ومادونه فحضور * وسن الأداء ولا حد
له بل متى تأهل لذلك فقبل خمسون ولا ينكر عند الأربعين واذا كان بارعاً
فما بين عشرين وثلاثين أو عشرون * وكتابة الحديث ومقابلته مع نفسه أو
مع شيخه أو مع ثقة غيره . وسماعه من أصل شيخه وفرع قبول عليه وتصنيفه
مع مراعاة الترتيب وتبيين اختلاف النقلة اذا تأهل وأسبابه . ويرجع تلك
الأنواع كلها الى النقل فليراجع الى مؤلفاتها المبسوطة ليحصل الوقوف على
حقاتقها والله أعلم *

* قال في الام المنقول من خط المؤلف والمكتوب في حياته مالفظه *
تمت الرسالة بعون الله وحسن توفيقه تهدياً وتيسيراً يوم الجمعة لعشر
مضين من ربيع الثاني سنة أربع وستين ومائة وألف بمدينة
زيد . وكان اتمام تسويدها في خلاف ريمة برحاب القطب
أبي محمد عبد الله بن علي الأسدي قدس سره
في شهر رجب سنة ١١٦٣ على يد مؤلفها
محمد مرتضى الحسيني حامداً لله ومصلياً
على نبيه ومسلماً ومستغفراً





COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU59577088

ME06733

Kitab qalw al-athar

RECAP

